الظاهرة الخليجية بين نظامين اقليميين (العربي المعهود والشرق الأوسطي الموعود)

الأستاذ الدكتور
عباس غالي الحديثي

الأستاذ المساعد
ستار نوري العبودي

كلية التربية / جامعة بابل

المقدمة :

تنطلق فكرة البحث من خلال قراءة مرجعية لطبيعة التحولات السياسية في المنطقة العربية في ضوء المفاهيم العلمية، بمنهجية سياسية تاريخية لطبيعة النظم السياسية القائمة في الواقع، حيث تم استقراء النظام الإقليمي العربي وعناصره وارتباطاته واتجاهات حركته ، كنظام كلي وفرعي ، بعد ذلك تم استشراف النظام الإقليمي الشرق أوسطي .

يهدف البحث الى تحديد خاصية الظاهرة الخليجية داخل النظامين الإقليمين (العربي) من جهة و(الشرق أوسطي) من جهة ثانية. ولذلك فقد حدد بمحاور ثلاثة يتناول من خلالها، بيان حجم ومسار الظاهرة الخليجية ضمن النظامين الوارد ذكرهما.

تقوم الفرضية الأساسية للبحث، من ان الظاهرة الخليجية قد عملت باتجاهين متعاكسين لكنهما متكاملين في النظامين الإقليميين، العربي والشرق أوسطي . الاتجاه الأول تفكيكي والثاني تجميعي، مما ساعد على تهشيم بنى الأول (العربي)، وبناء الثاني (الشرق أوسطي). وهذا يقودنا الى فرض ثانوي آخر، هو ان الظاهرة الخليجية كانت مقيدة بخصائص النظام الدولي وقيادته، وهذا بدوره يقودنا الى إجمالي فرض البحث بالقول : انه كلما كانت الظاهرة الخليجية أقوى أثرا وأكثر وزنا في النظام الإقليمي، كانت الهيمنة الخارجية أعظم . .

أما حدود البحث فبامكاننا تقسيم الوحدات السياسية للخليج العربي الى مجموعتين رئيسيتين على أساس موقفها العلني من المشروع الشرق أوسطي وهما :

الأولى : مجموعة الدول الرافضة للمشروع وتتمثل بالعراق وإيران، وهو رفض مؤد لج علميا وعمليا وفقا للقيم القومية والدينة.

الثانية : مجموعة الدول الرافدة وتتمثل في مجلس التعاون الخليجي، وهو موقف مؤد لج أيضا، فضلا عن توافقه مع الصياغات الغربية للسياسة الإقليمية.

وعليه فان البحث سيكرس لدراسة المجموعة الرافدة وإثرها في النظامين الإقليميين العربي والشرق أوسطي مع التركيز على دورها في تشكيل الثاني بعد تحديد دورها في تفكيك الأول . . ولذلك فان البحث سيتناول:

١. مفهوم الظاهرة الخليجية في الواقع السياسي القائم .

٢. النتائج الجيوبوليتكية للظاهرة الخليجية في النظام الإقليمي العربي وانعكاساتها السياسية.

اعتمد البحث على عدد من المصادر ولاسيما المصادر السياسية والتاريخية الأكاد يمية المنشورة في الدوريات العلمية العربية، كمجلات (الباحث العربي، المستقبل العربي، التعاون، شؤون سياسية)، والتي تناولت الظاهرة الخليجية، كظاهرة سياسية أو تاريخية عربية معاصرة، أو بعض الأفكار أو الدراسات الجادة الأخرى المنشورة في المؤلفات السياسية

والاقتصادية المعاصرة، سوءا ما صدر منها على هيأة كتاب أو بحث أو مقالة صحفية. فضلا عن رؤيتنا الخاصة من خلال تلك القراءات الى ما حصل، أو ما يمكن ان يحصل في الواقع السياسي العربي في أطار النظام الدولي الكلي أو الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي .

أولا : مفهوم الظاهرة الخليجية وبروزها :

يقصد بالظاهرة الخليجية لأغراض البحث هنا، الأهمية النسبية للقوة والتأثير والنفوذ للنظام الإقليمي الخليجي الفرعي في النظامين الإقليميين العربي والشرق أوسطي .

و يمكن ان نحدد بداية أولية لبروز الظاهرة الخليجية بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧ ، حين هزمت الدولة القائدة للنظام الإقليمي العربي (مصر)، تبعها تشكيل منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) في كانون الثاني ،١٩٦٨ بمبادرة سعودية نتيجة زيادة وزنها النسبي داخل الوطن العربي، آذنة بموجب تلك المبادرة لنشأة منظمة عربية جديدة ولكنها خارج أطار مؤسسة جامعة الدول العربية، وبمنأى عن نفوذ الرئيس جمال عبد الناصر، على الرغم من ان جامعة الدول العربية كانت قد فكرت في أنشاء تجمع نفطي عربي يخدم البلدان العربية الأعضاء، منذ تأسيسها سنة ١٩٤٥( )، والأعضاء المؤسسين للمنظمة العربية النفطية الجديدة، ثلاث أنظمة ملكية عربية محافظة، هي (ليبيا) (×) والكويت والسعودية ( ).

ولتعزيز تلك البداية وبروز الظاهرة الخليجية، كان إعلان رئيس الحكومة البريطانيــة (هارولد ويلسن) في ١٦ كانون الثاني (يناير) ســـنة ١٩٦٨ والقائل:

« أن القوات البريطانية ستنسحب من شرق السويس قبل نهاية عام ١٩٧١ ، كما صرح بعد ذلك بان المملكة المتحدة (بريطانيا) لن تحتفظ بكيان عسكري خاص في المنطقة» ( )، أي بعد حرب حزيران بستة أشهر فقط .

غير ان الأمر أصبح أكثر وضوحا بكثير بعد رفع أسعار النفط في تشرين الأول سنة ١٩٧٣ حيث وصل الأمر بالبعض الى التأكيد على أن الوطن العربي قد دخل في حقبة سعودية ( )،

ومما ساعد على بروز الظاهرة الخليجية بلباس سعودي، غياب أقطاب المنافسة العربية الأخرى خاصة عندما اتبعت السعودية وبدعم أقطار مجلس التعاون الخليجي الأخرى (دبلوماسية الريال)، عندما بدأت ظاهرة الهجرة الى دول النفط سعيا وراء الرزق، ظهرت آثار الظاهرة الخليجية من النواحي السياسية والاجتماعية ( ) ، فضلا عن ظهور نظام أمني استراتيجي دولي جديد في المنطقة قائم على أساس ملء الفراغ العسكري الناجم في الخليج بعد الرحيل البريطاني عن المنطقة ( ).

ان النظام الإقليمي الفرعي « الخليجي « هو بحكم الجيوبوليتكا جزء من النظام الإقليمي العربي ومنه يستمد هويته وخصوصيته ومشروعية وجوده، ولكن على الرغم من هذا الارتباط الجيوبوليتكي فأن علاقة مجلس التعاون الخليجي تتعدى علاقة الجزء بالكل، ذلك ان تأثير الجزء بالكل آخذ بالتعاظم بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة بحكم التأثير الكبير والعميق للنفط على مجمل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي مما جعله قادرا على اعادة ترتيب أولويات النظام الإقليمي العربي ونشر مفاهيمه وقيمه وسياساته (المعتدلة) على كافة الأصعدة الفكرية والحياتية ( ) .

ولعل الإشكالية الفكرية والسياسية التي أثارها احتلال العراق للكويت في الثاني من / آب (أغسطس) سنة ١٩٩٠ في عهد نظام صدام حسين، ليس في منطقة الخليج العربي أو أطار النظام العربي حسب بل وفي أطار المنطقة ككل أيضا . فقد كشفت تلك الأزمة إشكالية فكرية خطيرة ذات وجهين متداخلين، يتصل بواقع ومستقبل الهوية لمنطقة الخليج، تحت أية مسميات سياسية أو جغرافية أخرى،( ) ، وتلك الإشكالية الفكرية طرحت إشكالية تطبيقية وتساؤلات على جانب كبير من الأهمية لعل أبرزها، السؤال التالي:

هل واجه النظام العربي الإقليمي أزمة سياسية، في ظل أحداث احتلال العراق للكويت وأحداث الخليج العسكرية الأخرى المرتبطة بها ١٩٩٠ ــ ١٩٩١ ، تمثلت بالاختيار بين الانتماء الى نظام عربي (قومي)، وبين نظام إقليمي (غير قومي) شمل دول (الشرق الأوسط)، العربية وغير العربية( ) ؟؟.

وهل أثار (إعلان دمشق)، خلال تلك المرحلة أيضا

إشكالية واعتراضات أخرى طرحت من قبل إيران، حول اشتراك مصر وسوريا ، وهما بلدان عربيان ولكنهما غير خليجيين كإيران، التي أصرت ان يكون النظام الأمني لدول منطقة الخليج، (قبل و أثناء تلك الأحداث)، خليجيا بحتا دون مشاركة عنصر دخيل، حتى لو كان عربيا ( ) ؟!

ثانيا : النتائج الجيوبوليتكية للظاهرة الخليجية في النظام الإقليمي العربي :

تباين أعضاء النظام الإقليمي العربي من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والتنمية البشرية مما انعكس على عدم التناسق في المكانة « status inconsistency » بين أعضاء هذا النظام .

ويقصد بمفهوم التناسق في المكانة، ان مصادر قوة الدولة أو نفوذها لا تكون ذات طابع تراكمي، أي انها ليست في اتجاه واحد. مثال ذلك ان تتمتع دولة ما بأحد عناصر القوة كالثروة أو عدد السكان، دون امتلاك العناصر الأخرى التي تملكها من توظيف هذا العنصر بفعالية واقتدار ( ). ويعرف النظام الإقليمي العربي هذا الحال في أكثر من نموذج لعل أبرزها وضع الدول الخليجية الغنية برؤوس الأموال التي حصلت عليها في سنوات السبعينيات من القرن الماضي، على مواقع أكثر أهمية وتطلعت الى القيام بدور أكثر تأثيرا في تفاعلات النظام دون ان تمتلك مقومات القوى الأخرى مثل القدرة العسكرية والمهارات التعليمية والبيئية وخبرات العاملين في الحقول الدبلوماسية والدولية .

ومع ذلك فان أزمة، أو أحداث الكويت، أثارت مخاوف بعض الأقطار العربية الخليجية البترولية الغنية والمحدودة السكان، من ظاهرة (العدو المتوقع تحت الجلد القومي)، وظاهرة نزعات التوسع والهيمنة السياسية والاقتصادية لبعض الدول القوية في منطقة الشرق الأوسط ، كإيران وتركيا وإسرائيل، والتداعيات الأمنية المرتبطة بها، كالاتفاقيات والمعاهدات العلنية أو السرية، مع القوى الأجنبية الدولية الأكثر قوة ونفوذ في العالم المعاصر، كالقوة الأمريكية أو الأوربية ( ) أو أي قوى أجنبية دولية قد تظهر في المستقبل.

الأقطار العربية طبقا لبعض مظاهر التباين في جدول يمثل ترتيب منتصف الثمانينات ( )

ت	ترتيب الأقطار حسب عدد السكان بالمليون ١٩٨٥	ت	ترتيب الأقطار المساحة بالألف كم ٢	ت	ترتيب الأقطار حسب متوسط الدخل الفردي بالدولار ١٩٨٥
١	مصر ٤٦,٥	١	السودان ٢٥٠٦	١	الأمارات ٢١٩٢٠
٢	المغرب ٢٢,٣	٢	الجزائر ٢٣٨٣	٢	قطر ١٩٨١٠
٣	الجزائر ٢١,٣	٣	السعودية ٢١٥٠	٣	الكويت ١٦٧٢٠
٤	السودان ٢٠,١	٤	ليبيا ١٧٥٧	٤	السعودية ١٠٥٣٠
٥	العراق ١٥,٤	٥	مصر ١٠٠١	٥	البحرين ١٠٤٧٠
٦	سوريا ١٠,٢	٦	موريتانيا ٦٧٠	٦	ليبيا ٨٥٢٠
٧	السعودية ٧,٦	٧	المغرب ٤٤٥	٧	عمان ٦٤٩٠
٨	تونس ٧,٢	٨	العراق ٤٣٥	٨	العراق ٣٠٢٠
٩	اليمن(العربية) ٦,٢[١٤]	٩	الصومال ٣٩٣	٩	الجزائر ٢٤١٠
١٠	الصومال ٦,٢	١٠	اليمن(الديمقراطية) ٢٨٨	١٠	سوريا ١٦٢٠
١١	الأردن ٥,٤	١١	عمان ٢١٢	١١	الأردن ١٥٧٠
١٢	لبنان ٣,٩	١٢	اليمن(العربية) ١٩٥	١٢	تونس ١٢٧٠
١٣	ليبيا ٢,٨	١٣	سوريا ١٨٥	١٣	مصر ٧٢٠
١٤	اليمن(الديمقراطية) ٢,٠	١٤	تونس ١٦٤	١٤	المغرب ٦٧٠
١٥	موريتانيا ١,٧	١٥	الأردن ٨٤	١٥	اليمن(الديمقراطية) ٥٥٠
١٦	الكويت ١,٧	١٦	الأمارات ٨٤	١٦	اليمن(العربية) ٥٥٠
١٧	الأمارات ١,٣	١٧	جيبوتي ٢٦	١٧	موريتانيا ٤٥٠
١٨	عمان ١,١	١٨	قطر ٢٢	١٨	السودان ٣٦٠
١٩	البحرين ٠,٥	١٩	الكويت ١٦	١٩	جيبوتي ٣٠٠
٢٠	قطر ٠,٢	٢٠	لبنان ١٠	٢٠	الصومال ٢٦٠
٢١	جيبوتي ٠,١	٢١	البحرين ٦		

(١٤) في تلك المرحلة كانت اليمن، قطرين منفصلين هما (الجمهورية العربية اليمنية و جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية). قبل وحدتهما الأخيرة في ٢٢/ أيار (مايو) .١٩٩٠.

وترتب على تغيير وضع منطقة الخليج العربي في النظام الإقليمي العربي نتائج مهمة عديدة :

أولا: قامت بعض أقطار الخليج العربي بدور الممول لسياسات التنمية والسياسات الخارجية للعديد من أعضاء النظام العربي وظهر في القاموس السياسي العربي بعد حرب سنة ١٩٦٧ بداية البزوغ الفعلي للظاهرة الخليجية، دول المواجهة ودول الدعم .

ثانيا: منح الوضع المذكور الفرصة لتيارات إقليمية محلية

(خليجية) للتعبير عن ذاتها ولمحاولة طرح بعض القضايا الإقليمية المحلية بقوة (كالأمن الخليجي) بمعزل عن نظام الأمن القومي العربي ككل.

ثالثا : قامت الدول الغربية، وبشكل خاص (الولايات المتحدة الأمريكية) بتكريس مواقفها من المنطقة، بتشجيع تلك التيارات الخليجية بهدف عزل المنطقة عن تفاعلات النظام القومي العربي، قدر الإمكان، وبالذات فيما يتعلق بالأمن والصراع العربي – الصهيوني، مما سهل في بروز نظام إقليمي (عربي)أخر.

رابعا : تعميق الخطوط الفاصلة، بين الأقطار العربية بسبب اتساع الهوة الاقتصادية (الفقر والغنى أو التخلف والتقدم أو التحضر والبداوة) ، وزيادة كثافة الروابط بين كل إقليم عربي محلي والقوى العظمى الحامية له، فأصبحت مثلا منطقة الخليج العربي تحت المظلة الأمريكية، ومنطقة المغرب العربي تحت المظلة الفرنسية ( ).

خامسا : إضعاف فاعلية وكفاءة النظام الإقليمي العربي الكلي أي تدني القدرة على الإنجاز وتحقيق الأهداف بأقل التكاليف الموارد المتاحة. وبهذا فقد حدث في الوطن العربي اختلال متزايد في تخصيص الموارد النادرة على المستوى القومي ولاسيما فيما يتعلق بقوة العمل الماهرة ورأس المال اللذين يمثلان العجز والفائض الخليجي – العربي .

سادسا : حاولت أقطار مجلس التعاون الخليجي الخروج من الإطار التنظيمي العربي الممثل بمؤسسة الجامعة (جامعة الدول العربية)، عبر تكوين إطار تنظيمي أخر بديل ، لتنسيق علاقاتها الداخلية والخارجية ، من خلال إعلان مجلس التعاون الخليجي، وذلك في الرابع من شباط سنة ١٩٨١ كاستجابة للتهديدات التي تواجه أنظمة الحكم في أقطارهم ( ).

سابعا : ساهم مجلس التعاون الخليجي في تهميش القضية الفلسطينية عبر سلوكيات سياسية عديدة كمؤتمر مدريد ومشروع فهد للتسوية الذي اقره مؤتمر قمة فاس الثاني سنة ١٩٨٢، بعد ان قامت إسرائيل بغزو لبنان مما جعل المسرح السياسي في المنطقة مهيأ لطرح فكرة مشروع نظام شرق أوسطي خاصة في ظل اكتمال عصر التبعية للمركز الرأسمالي العالمي في الوطن العربي .

ثالثا: الظاهرة الخليجية والنظام الشرق أوسطي :

هناك من يشير الى ان (الخليج ــ النفط) أصبح مدرسة لتخريج النظريات والأفكار في ميدان العمل السياسي وقاعدة لرسم سياسة المنطقة العربية لعقود قادمة( ) ، بحيث أصبح النظر الى مشاركة مجلس التعاون الخليجي في ترجمة فكرة ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الموعود الى واقع ملموس أمرا بديهيا.

ان هذا النظام (الشرق أوسطي) سيبنى وظيفيا على الدعائم الاقتصادية والسياسية – الأمنية والاجتماعية، وسيبنى مكانيا على ثلاث دعائم أيضا هي إسرائيل ومصر وتركيا ( ) .

ولتحليل وتوصيف العلاقة بين الظاهرة الخليجية والنظام الشرق أوسطي الموعود سنعمد الى تجزئة هذه العلاقة الى ثلاثة مجالات وظيفية ذات عناصر متعددة وإبعاد مكانية لكنها جميعا متشابكة ومترابطة يتطلبها بناء هذا النظام وفقا للتصورات الأمريكية الداعية والداعمة لهذا النظام، هذه المجالات هي :

١. المجال الاقتصادي :

هذا هو الشرط الأساسي لقيام النظام الشرق أوسطي ويتم ذلك عبر ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية على غرار السوق الأوربية المشتركة، ولكن المنطق الاستراتيجي الإسرائيلي بهذا الصدد يقوم على مقولة مؤداها، ان تنمية شبكة واسعة ومتنامية من التشابكات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية من شانه ان يجعل كلف الانفصال عالية جدا بالنسبة الى الإطراف العربية التي تود الانسحاب أو الفكاك من آثار تلك الترتيبات الإقليمية، وهذا يعني ان الغزو الاقتصادي سوف يحل محل الغزو العسكري( ) .

ان هناك عناصر عديدة تشارك بها الظاهرة الخليجية

ممثلة بالمجموعة الرافدة في دعم البناء الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي وهي (كما نعتقدها) الآتية :

أ. السوق :

من المعروف ان إسرائيل عانت كثيرا من إجراءات المقاطعة العربية لها إذ قدرت خسائرها بسببها (٤٥) مليار دولار. وقد دعت أقطار مجلس التعاون الخليجي الى رفع المقاطعة التي تم بالفعل رفع معظمها . وتعد أسواق الخليج العربي من أخصب الأسواق العربية والشرق أوسطية التي يمكن ان تدعم الهيمنة الإسرائيلية على السوق الشرق أوسطية المزمع إقامتها . ولكي نعطي صورة أوضح عن تلك الحقيقية، لابد من ان نذكر بان الطاقة الاستهلاكية لأقطار مجلس التعاون الخليجي تعادل ٩٠٪ من السوق العربية، اعتمادا على عدد السكان ودخل الفرد الحقيقي أي ان السوق الخليجية تكون وهنا ينبغي التذكير بالحجج التي استعملها رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مرارا وتكرارا للدفاع عن اتفاق اوسلو أمام برلمانه هو ان السلام سيسمح لإسرائيل برفع مستوى صادرتها من ١١ مليار دولار الى ٢٠ مليار دولار قبل ١٩٩٥، وهناك إشارات ليست دائما واضحة الى أسوق الخليج العربي وأسواق المغرب والتطبيع معها ( )، خاصة وان الاقتصاد الخليجي يقوده القطاع الخاص المعتمد أساسا على التوكيلات الأجنبية والذي لا يهمه سوى الربح السريع والكبير بصرف النظر عن المصلحة الوطنية والقومية، مما يساعد بروز دور مجلس التعاون الخليجي في بناء النظام الشرق أوسطي على السوق كمرتكز وظيفي هو التطلع التركي الذي يعد دعامة مكانية لهذا النظام نحو سوق الخليج العربي والتي نتوقع ان تدخل في منافسة حادة مع إسرائيل لغزو السوق الخليجية.

ب . النفط :

يعد النفط المادة اللاصقة المقترحة لبناء النظام الشرق أوسطي مثلما كان المادة المفككة للنظام العربي . ويأخذ استخدامه في النظام الشرق أوسطي الموعود اتجاهات عدة منها قيام أقطار مجلس التعاون الخليجي بمد تركيا وإسرائيل بالنفط مقابل تنفيذ مشاريع إقليمية مائية من تركيا الى تلك الأقطار فضلا عن مقايضة نفط الخليج العربي بالتنكنولوجيا الإسرائيلية ( ). ومن جهة أخرى ، فانه عندما يتم التوصل الى اتفاق سلام، كما يقول وزير الطاقة الإسرائيلي موشي شاحال، فانه سيمكن نقل النفط من الخليج العربي عبر خط أنابيب ايلات – عسقلان أو عبر خط أنابيب ينتهي في غزة، علما انه لخط ايلات – عسقلان طاقة نقل (٤٠) مليون طن سنويا من النفط الخام وهو لم يستخدم إلا بشكل محدود منذ سقوط شاه إيران عام ١٩٧٩. وقد توالت الإنباء من ان بعض الدول الخليجية سمحت للتجار بنقل النفط عبر خط أنابيب ايلات – عسقلان ( ).

ويقارن المسؤول العلمي في صندوق (ارموند هافر) في جامعة تل أبيب بين نقل النفط عبر قناة السويس ونقله بأنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانيء حيفا ، اشد ود ، وغزة ، إذ سيوفر الاتجاه الأخير للنفط في حدود ٣– ٦ دولارات للطن الواحد. ويرى المسؤول الإسرائيلي المذكور، ان مرور النفط عبر حدود ثلاثة أو أربعة أقطار عربية سوف يؤدي الى خلق مصالح وتشابكات مع الاقتصاد الإسرائيلي مما يعزز السلام في الشـــرق الأوسـط ( ).

ومشروع قناة البحرين (الميت ــ الأحمر)، عاد ليحتل دائرة الضوء مجدداً، في سياق التطورات السياسية في بيئة المنطقة الإقليمية، لاسيما بعد احتلال العراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وبداية عودة مشروعات السوق الشرق أوسطية. فقد ارتبط الحديث عن شق (قناة البحر الميت ـ البحر الأحمر) في عقد التسعينيات من القرن الماضي مع تطورات عملية التسوية منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، وبِدء الإعداد لمشروعات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي . ومشروع حفر هذه القناة ، يعد من أبرز المشاريع الإقليمية بين الأردن والدولة العبرية، وقد أثار المشروع هواجس سياسية لدى مصر من النواحي الاستراتيجية، كما أثار قلق معظم القوى السياسية العربية التي تعترض على دمج الدولة الإسرائيلية في نسيج المنطقة العربية الإسلامية ().

ولم تكن مجرد مصادفة أن تحرص إسرائيل والولايات المتحدة على إطلاق اسم قمة (البحر الأحمر) على قمتي العقبة وشرم الشيخ التي جمعت بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والسعودية

والأردن والسلطة الفلسطينية في سنة ٢٠٠٢، فإسرائيل تحرص دوماً على تأكيد انتمائها وحقها في البحر الأحمر، والولايات المتحدة أصبحت الفاعل الدولي الرئيسي في شؤون المنطقة، ولديها مصالح وقوات عسكرية ضخمة في البحر الأحمر والمنطقة عموماً، وقد دخل الأردن والسلطة الفلسطينية أخيراً طرفين رئيسين في المشروع، وأعلن هاني الملقي وزير الخارجية الأردنية في مارس (آذار) ٢٠٠٥، أنه اتفق مع المسؤولين الاسرائيليين على المضي قُدُماً في تنفيذ مشروع القناة التي تربط البحر الميت بالبحر الأحمر، وقال إن هذا المشروع يأتي حفاظاً على بيئة البحر الميت بالتعاون مع الفلسطينيين والبنك الدولي واللجنة الثلاثية الأردنية الاسرائيلة الأمريكية ( ) .

وانتقدت الأمم المتحدة مشروع حفر القناة في ١٦ ديسمبر ١٩٨٢ لأنها تنتهك حرمة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، وستؤدي للإضرار بالمصالح الفلسطينية. ودعت الهيئات الدولية إلى عدم تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة لهذا المشروع، وفي عام ١٩٨٥ قررت الحكومة الإسرائيلي لتأجيل المشروع لأجل غير مسمى بسبب تكاليفه المادية وعدم جدواه الاقتصادية.

ويظل المشروع حلماً يراود القوم، ولكن تنفيذه يحتاج إلى تعاون أردني أسرائيلي، وهو أحد المشاريع التي تم الاتفاق عليها بين الدولة العبرية والأردن في معاهدة السلام ( ).

ت . التمويل

من المعروف ان أنتاج النفط في أقطار مجلس التعاون الخليجي (المجموعة الرافدة) لا يتم وفقا لاحتياجات الدول الصناعية الغربية مما خلق فائضا عاليا وظف معظمه في الدول الصناعية نفسها والجزء الأخر استخدم في محاولة ربط بعض الأقطار النامية بتلك الدول الصناعية حسب نظرية المركز والإطراف.

ومقترح المنظمات الدولية ذات الميل الصهيوني أنشاء بنوك تجارية بين إسرائيل ودول الخليج العربي للمشاركة في تمويل برامج التطوير والتنمية في المنطقة.

وبهذا الصدد يشير(شمعون بيريز) الى انه إذا وافقت الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل لأغراض تطوير المنطقة فستتوفر ثمانية مليارات دولار سنويا . . وان هذا سيكون برنامج مارشال ذاتها في الشرق الأوسط لإنقاذ مستعجل ( ).

٢. المجال السياسي – الأمني

---------- :

يمكن ان يؤدي الدور الخليجي في النظام الشرق أوسطي الى تزايد ارتباط الخليج العربي بالمراكز الدولية المعنية بالصراع العربي – الصهيوني ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مع تناقص أو تقلص الدور الخليجي ، (العربي والإسلامي). ولكي تؤدي المجموعة الرافدة – أقطار مجلس التعاون الخليجي – دورها في هذا المجال فإنها ستعمل على خلق استقطابات سياسية – اجتماعية داخل الوطن العربي لتعزيز مسيرة البناء الشرق أوسطي.

كما ان هذا النظام سيساعد على تمديد نطاق الأمن لإسرائيل الى جمهوريات أسيا الوسطى السوفيتية بمساعدة تنسيقية للمجموعة الرافدة، إذ يشير احد المسؤولين الإسرائيليين الى ان (الاتحاد السوفيتي السابق) قد ترك لنا إرثا صعبا للغاية وهو ما يتمثل بالجمهوريات الإسلامية لذا علينا الآن ان ننظر الى الشرق الأوسط على انه منطقة أوسع من السابق. ويستمر بالقول مؤكد دور الظاهرة الخليجية في هذا المجال، انه لأول مرة ومنذ ٥٠ – ٦٠ سنة يحدث تبلور جدي للمصالح الاستراتيجية المشتركة بيننا وبين دول عربية واقصد هنا بالمصالح المشتركة أولا بيننا وبين السعودية ودول الخليج ( )، وعليه فان النظام الشرق أوسطي يمكن ان يحول إسرائيل الى القيام بدور المساعد والحامي لبعض الأقطار العربية خاصة الغنية منها ونقصد بها أقطار مجلس التعاون الخليجي. فضلا عن هذا فان جيوش مجلس التعاون الخليجي (المجموعة الرافدة) يتم تجهيزها وإعدادها للقيام بدور عسكري مساند لقوات التدخل الغربية. ومن هذه الزاوية يمكن النظر الى صفقات الأسلحة المتطورة الضخمة المعقودة بين أقطار المجلس والدول الغربية على الرغم من عدم قدرة هذه الأقطار على استيعابها بسبب فقرها السكاني من حيث الكم والكيف. وبهذا فان هذه

الأسلحة ستتكامل مع الأسلحة الإسرائيلية من خلال إقامة بنية أمنية جماعية ترتكز على التعاون والتنسيق والتراجع بين الجيوش العربية والجيش الصهيوني مما يسمح بتمديد المساحة التي يغطيها نشاط حلف الشمال الأطلسي. علاوة على ذلك فان أقطار المجموعة الرافدة تقوم بتمويل مشاريع تصنيع السلاح في دول شرق أوسطية كبرى منها تركيا إذ قامت العربية السعودية ودول خليجية أخرى في أواخر عام ١٩٩١ بإقرار منح مساعدة تبلغ ٣,٥ مليار دولار خلال السنوات الخمس التالية الى الصناعة العسكرية التركيـة ( ).

٣. المجال الاجتماعي :

حاولت أقطار المجموعة الرافدة – مجلس التعاون الخليجي – عبر التعبئة الثقافية الحادة ممارسة الدور المشوه القومي من خلال تعظيم التكاليف الاجتماعية للهجرة الأجنبية الى الخليج العربي، ومن خلال إشاعة أنماط الثقافة الاستهلاكية الغربية في بقية أقطار الوطن العربي وهذا ما يتلائم مع الطموح الصهيوني .

وان أقطار المجموعة ستعمل على غسل الدماغ المجتمعي لإحلال مفاهيم ثقافة الشرق أوسطية وإلغاء البرامج الفكرية التي تنافي الواقع الجديد المراد فرضه. وهذا لا يتم إلا عبر زعزعة التقارب النفسي للشخصية العربية بالتشكيك فيها والتهوين منها وإخراجها من حيز الثقة بقدرتها على التواصل الحضاري( ) مما يساعد بالمحصلة على هيمنة الغرب الرأسمالي على المنطقة العربية وفسح المجال للتحكم بالصياغات والتشكيلات الاجتماعية السابقة في أطر جديدة.

الخاتمة:

لقد بدا واضحا من تحليل خصائص الظاهرة الخليجية عبر تفاعلها مع النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي، انها عملت باتجاهين متعاكسين لكنهما متكاملين وظيفيا أحداهما تفكيكي والأخر تركيبي يتماشى مع مصالح المركز الرأسمالي العالمي ويتناسب مع مقدار تحكمه جيوبولوتيكيا بالنظام الإقليمي الخليجي ممثلا بمجلس التعاون الخليجي تلك الكتلة الرافدة لمشروع إقامة نظام شرق أوسطي بديلا أو محتويا للنظام الإقليمي العربي، إذ شكل بزوغ الظاهرة الخليجية على اثر عدوان حزيران ١٩٦٧ نقطة الانعطاف الرئيسية في محاولة تفكيك النظام الإقليمي العربي – ساعد على ذلك تمتع أقطار مجلس التعاون الخليجي – وعلى اثر حرب تشرين الأول ١٩٧٣– بقدرة مالية عالية مكنتها من التأثير بشكل أكثر فاعلية في قوة النظام الإقليمي العربي المعهود الى ان تمكنت (مع الآخرين) من الانقضاض عليه بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ – ١٩٩١ حيث شاركت هذه الأقطار في مؤتمر قمة مدريد عام ١٩٩١ وما تبعه، كما استضافت اللجان المتعددة الإطراف لمفاوضة التسوية، ورفضت المقاطعة العربية من الدرجة الثانية والثالثة، والتشجيع بكل السبل الأفكار العربية التي تسرع في عملية التسوية مساهمة منها في تشكيل النظام الشرق أوسطي الموعود .

مصادر البحث:

١. أحمد تهامي عبد الحي، قناة البحر الميت والصراع الاستراتيجي في المنطقة، على موقع الانترنت :
http://www.albayan-magazine.com/htm.٢٣-bayan/٢٢٤-bayan
٢. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة، ١٩٨٦.
٣. بيتر مانجولد، تدخل القوى الكبرى في الشرق « الخليج العربي والجزيرة العربيـة « ، ترجمة الدكتور فاضل زكي محمد، ضمن كتاب الصراعات الغربية في الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٣.
٤. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي، آفاق عربية (مجلة)، العدد ٣، لسنة ١٩٩٤ .
٥. سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨٢.
٦. السيد عليوة، الأداء السياسي في النظام الدولي، مجلة

الباحث العربي، العدد ٩ لسنة ١٩٨٦.

٧. سيروب أستيبانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك، بغداد، منشورات النفط والتنمية ١٩٨٠.

٨. شمعون بيريز، عصر جديد لا يطبق للمتخلفين ولا يغفر للجهلة : رؤية عالمية لمستقبل الشرق أوسط ، مركز الأهرام ، القاهرة ١٩٩١.

٩. الشرق الأوسط (جريدة) تصدر في لندن، العدد ١٠١٢٧ بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦.

١٠. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤ لسنة ١٩٩٣ .

١١. عبد العاطي محمد احمد، الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٦.

١٢. علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.

١٣. عبد الله يعقوب بشارة، دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الوحدة العربية، التعاون (مجلة)، العدد ١ لسنة ١٩٨٦.

١٤. غازي فيصل ، الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي، آفاق عربية (مجلة)، العدد ٣ ، لسنة ١٩٩٤.

١٥. غسان سلامة، أفكار عن السوق الشرق أوسطية ، المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ لسنة ١٩٩٤ ص ٧٢ وقارن مع النشرة الاقتصادية العدد ١٢ لسنة ١٩٩٧/ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليج العربي، الرياض .

١٦. فليب ستورد ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وإبعادها المستقبلية ، ضمن كتاب ، الخليج العربي والعالم الخارجي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٧.

١٧. لطفي الخولي، عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضا ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٤.

١٨. مازن إسماعيل الرمضاني ، النظام الشرق أوسطي والرؤى الإسرائيلية الأمريكية، آفاق عربية (مجلة)، العدد ٣ ، لسنة ١٩٩٤.

١٩. محمد حسنين هيكل، الحقبة السعودية في التاريخ العربي المعاصر، الوطن الكويتية (جريدة)، بتاريخ (٢٠ و ٢١ و ٢٣ – أيار ١٩٧٥) .

٢٠. محمود عبد الفضيل، مشروع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصورات – المحاذير – أشكال المواجهة ، المستقبل العربي (مجلة)، العدد ١٧٩ لسنة ١٩٩٤.

٢١. منصور مطني عبد الكريم الراوي (الدكتور) ، السكان والقوى العاملة في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي ،البصرة ١٩٨٩.

٢٢. موشي اولمرت ، وهو المدير العام للمكتب الحكومي للصحافة وعضو الوفد الإسرائيلي لمباحثات السلام ، شؤون سياسية (مجلة)، العدد ١ لسنة ١٩٩٤.

٢٣. هدى شاكر معروف، اتفاقية غزة – أريحا وإعادة تشكيل التفاعلات العربية بالمفهوم الشرق أوسطي، آفاق عربية (مجلة) ، العدد ٣ لسنة ١٩٩٤.

٢٤. يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.